

## مصر والإرهاب

■ **حميدي العبدالله**

تعرّضت مصر في الأيام القليلة الماضية لموجة جديدة من التصعيد الإرهابي، وضעה البعض في سياق الذكرى السنوية لثورة 30 حزيران التي أطاحت حكم «الإخوان المسلمين»، وتمثلت موجة التصعيد باغتيال النائب العام والهجوم على مواقع الجيش في سيناء، هجوم يشه الهجمات التي يتعرّض لها الجيش السوري والجيش العراقي على أيدي الإرهابيين، الأمر الذي يُؤكّد أنّ الإرهاب في مصر تجاوز مرحلة الهجمات الفردية التي تحدث بين فترة وأخرى وتحوّل إلى حرب مواقع، بعد امتلاك التنظيمات الإرهابية لقاعدة واسعة تؤهلها لتصعيد عملياتها الإرهابية، وتكثيف الهجمات على أهداف مختارة وعلى مواقع الجيش والأجهزة الأمنية على امتداد الأرض المصرية، ولا سيما في سيناء.

الإرهاب الذي يستهدف مصر يحظى بدعم دولي وإقليمي وقابلية تطوّر كبيرة. في سيناء، ثمة اتفاق بين التنظيمات الإرهابية والكيان الصهيوني يشبه الاتفاق بين هذه التنظيمات والعدو الصهيوني على خط وقف إطلاق النار في الجولان، وهو الذي كشف النقاب عنه وزير الحرب الإسرائيلي الذي أكد أنّ ثمة اتفاقا بين تل أبيب والتنظيمات الإرهابية في سورية، يقوم هذا الاتفاق على تقديم الدعم لها بشرط أن لا تتعرّض لأمن الكيان الصهيوني. كما أنه في داخل قطاع غزة ثمة وجود لتنظيمات سلفية، وحتى خلايا تابعة لتنظيم «داعش»، وإذا ما أُضيف إلى ذلك أنّ حركة حماس هي جزء من «الإخوان المسلمين» وجماعة «الإخوان» تجاهر بدعوتها لإسقاط النظام المصري، فيمكن الاستنتاج من دون أيّ تحامل بأنّ غزة تشكل بصورة أو بآخرى مصدرا لتمويل التنظيمات الإرهابية في مصر بالأسلحة، ومعروف أنّ الحصار الذي لم يخلّ دون تدفق السلاح على التنظيمات المقاومة في القطاع، لا يمكن له أن يحول دون انتقال السلاح بالاتجاه المعاكس إذا كان هناك من يعمل على ذلك، وفعلًا هناك الكثير من الجهات الفاعلة في قطاع غزة التي تتقاطع موقفيها في دعم التنظيمات الإرهابية بالسلاح، حتى وإن كان ذلك بدوافع وخلفيات متباينة.

ليست هذه وحدها العوامل التي تجعل موجة الإرهاب في مصر قابلة للتصعيد أكثر مما كان عليه الحال في السنوات التي أعقبت «الربيع العربي»، بل أيضاً الوضع في ليبيا يصبّ في الوجهة ذاتها، إذ من المعروف أنّ القوى والتيارات المسلحة الفاعلة الآن في ليبيا، تضمّ جماعتين تجاهران بالعداء لنظام الحكم في مصر وتستعين إلى إسقاطه. الجماعة الأولى، التي تضمّ «الإخوان المسلمين» وتنظيم «القاعدة» التابع لأمن الظواهري، والتي تسيطر على حكومة طرابلس، هذه الحكومة جزءٌ من التحالف الإقليمي الذي يضمّ قطر وتركيا وتحتل بدعم هذه الدول، وهي ضدّ النظام المصري، ولا لأنّ النظام المصري يدعم جماعة فتنحز، وثانياً لأنّ اللقاء الأساسي في هذه الجماعة هي من «الإخوان المسلمين»، التي تحارب نظام الرئيس السيسي، وليبيا تشترك مع مصر بحدود طويلة، ومهماً لتقديم الدعم المالي والعسكري، سلاح وزهايبين، لتصعيد الهجمات ضدّ الجيش ومواقع مختارة في مصر، الجماعة الثانية هي تنظيم «داعش» الذي سيطر على سرت ومناطق ليبية قرب الحدود المصرية.

في ضوء هذا الواقع، فإنّ ما ينتظر مصر ليس إستقراراً أوشيكاً وحرباً ظافرة ضد الإرهاب، بل مزيداً من المواجهات ومزيداً من الفوضى والاضطرابات التي سيذهب ضحيتها الكثير وتؤثر سلباً على أداء الدولة وعلى الاقتصاد المصري.

## المنطقة تدخل ساعة التغيير

مدير وكالة الطاقة الذرية يوكيا أمانو يعلن من طهران أنّ إيران نفذت ما تعهّدت بتنفيذه في الاتفاق الإطار الموقع قبل ثلاثة أشهر حول ملغها النووي، وأنجزت تعهّدها بتخصيف ما لديها من يورانيوم مخصب إلى النسبة المتفق عليها في المهلة المحددة، وسفير إيران لدى أمم الكالة رضا جعفري يعلن بحضور أمانو أنّ التفاهم قد تمّ على آليات للتحقق وجداول زمنية لتنفيذه بصيغ تحفظ ثوابت إيران ومبادئ الوكالة. في فيينا كل الأطراف تعلن أنّ نسبة تنشطى ال90 في المئة من الاتفاق باتت منجزّة، والخبراء المتفاوضون يعلنون أنهم أنجزوا مسودةً كاملةً للاتفاق، وضوعوا نقاط الخلاف بصياغات متعدّدة ليختار نواب وزراء الخارجية ومن ثم الوزراء ما يصلون إلى التفاهم بصدده، وأنّ الأمور التي تدرج في هذا الإطار تحتاج إلى قرار سياسي وهي لا تتعدّى 3 مواضيع تفصيلية في قلب عنزاني العقوبات وآلية إنهائها من جهة، وموجبات إيران لإيضاح مشاريع سابقة لديها لتيسر التساؤل حول وجود نوايا عسكرية في مشروعها النووي من جهة أخرى، وفي قلبها مسالتا تفتيش المنشآت العسكرية واللقاءات مع العلماء، وقد تمّ تصمييق الخلافات إلى بنود جزئية جداً يملك الخلاف الوزراء على بعضها في ضوء ما تبلغه الخبراء من عناوين التفاهمات، خصوصا بعد لقاءات وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع كل من وزراء خارجية أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا منفردين، ونجاح مباحثاته مع نظيره الأميركي جون كيري بوضع تصور مبدئي مشترك لمسألة العقوبات ونجاح المباحثات مع نظيره الفرنسي لوران فابيو س برسم إطار قانوني لشروط التفتيش العسكري ولقاء العلماء. وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونائبه سيرغي يركايف يؤكدان أنه سيكون هناك اتفاق خلال أيام والمشاشمون يقولون أنّ تمديدا لاسبوع إضافي سيكتفل بالتوصل للاتفاق.

إذن... العالم والمنطقة على موعد قريب مع أهمّ حدث في القرن الواحد والعشرين، وهو لقاء القوة العالمية الأولى التي تمثّلها أميركا مع القوة الإقليمية الأولى التي تمثّلها إيران على تقاهم بعد خمسة عشر سنة من الحروب في المنطقة كانت الدولتان طرفيها المباشرين، ورغم أنه يمكن التخفيف من أهمية التفاهم لدى البعض بالقول إنه محصور بالثبائن النووي، لكن ما يجب على هؤلاء فهمه هو أنّ التفاهم تأخر لأنه بات محصورا بالثائن النووي، لأنّ إيران أصرت على الصمود وعلى دعم صمود حلفائنها في سورية والعراق واليمن ولبنان وفلسطين كي لا تكون ثوابتها وثوابت الحلفاء على طاولة التفاوض، وأنّ التفاهم المحصور بالثائن النووي هو أهمّ بكثير وأعدق بكثير وكلفته أعلى بكثير من تقاهم يطاول النووي وما عداه، ولذلك فالآثار ستكون أكبر بكثير والتداعيات أهم بكثير، فالتفاهم يعني استبعاد المواجهة في الملفات الخلافية الأخرى حكما لأنّ نية المواجهة في حال وجودها، كانت ستدعى عدم بلوغ التفاهم، لأنّ من يذهب إلى المواجهة لديه أمل بتغيير موازين القوى وفرض اتفاق أفضل، ومن ينهي المفاوضات باتفاق يعلن ضمنا أن لا ملف آخر سيأخذها إلى المواجهة، وأنّ طريق التفاهمات سيبكّز في كل الملفات تباعا ومهما كانت تعقيداتها.

التفاهمات ستنتجها مفاوضات وستكون وإيران مرتاحة إلى وضعها بعد عائدات التفاهم النووي عليها، وسيكون وضع حلفاء أميركا أصعب وأعدق وهم يقفون قبالة إيران. ها هي تركيا تسحب الحديث عن الخيار العسكري داخل سورية وما هي السعودية تعترف لروسيا أنها شملت في سورية وتريد مصالحها معها، وها هي أميركا نفسها تقول لروسيا ليس هناك بديل للرئيس السوري بشار الأسد. المنطقة ستتغيّر بسرعة خلال الفترة الممتدّة حتى نهاية العام، ويبدو أنّ روسيا وحدها تستعدّ للعب الأدوار الفعّيلة في صناعة التسويات من سورية إلى العراق واليمن ولبنان. روسيا التي قال رئيسها أنّ الرئيس السوري بشار الأسد هو حليف من لا تردّد موسكو في دعمه بكل أسباب القوة... وهذا هو نموذج لما سيحدث خلال الأسابيع والشهور القليلة المقبلة.

«توب نيوز»

## تركيا تراجعت... كما توقعنا

- عندما طُلبت وزمّرت وسائل الإعلام المموّلة والسخرّة ضدّ سورية لحشود تركية على حدود سورية، وبدا التباري بينها في تحديد عدد الجنود: ثمانية عشر ألفا أم خمسة وعشرون ألفا وعدد الدبابات اثنتان وثلاثون أم خمس وستون قلنا إنّ تركيا لن تتورّأ.
- عندما أخذوا يتحدثون عبر الفضائيات عن مواعيد مفترضة لعملية إقامة منطقة حظر جوي داخل الأراضي السورية، وقالت «إسرائيل» إنها علم بنية تركيا التدخل، وأنّ الأمر قد حسم وصار التباري بالموعد بعد أيام، والحسم أنّ العملية قبل عيد الفطر، قلنا هذه حرب نفسية من جهة وتفاوض تركي أميركي قبل التفاهم النووي الإيراني وضمان عدم قيام دولة كردية من جهة مقابلة.
- رئيس الحكومة التركية يعلن اليوم أن لا عملية عسكرية، وأنّ القوات قادرة على الحشد عندما يكون هناك ما يستدعي، وأنّ تركيا ستستمرّ بمراقبة الوضع وتقزّم ما يلزم في حينه.
- الإعلان التركي ينهي التكهات ويقول ان الأمر انتهى
- الذي انتهى ليس الأذعاء التركي باهمية المنطقة العازلة، بل التفاهم النووي الإيراني وتلقّي تركيا ضمانات بان لا دولة كردية.

التعليق السياسي

## البشاء

## حقائق وخفايا الثورة الليبية...

## هل هي مؤامرة فرنسية أم ثورة شعبية!

■ **مشام الهييشان**

هذه بعض خفايا الثورة الليبية «المصلنعة» التزويد بالسلاح والمال لبعض الميليشيات الليبية التي ستسقط القذفي لاحقا مقابل تعهدات كاملة للفرنسيين بتفضيل الشركات الفرنسية في مختلف الصفقات التي ستطرحها الدولة الليبية في مرحلة ما بعد معمر القذافي، هذه هي بعض التفاصيل التي نشرها «سيدني بلومنتال» مستشار وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، والخاصة بالإيميلات التي نشرتها وزيرة الخارجية الأميركية سابقاً حول دعم الاستخبارات الفرنسية لـ«ميليشيات» بنغازي في أوائل العام 2011، ومدّهم بالأموال لتمهيد قادة هذه الميليشيات بتفضيل الشركات الفرنسية في مختلف صفقات الدولة الليبية مستقبلا.

هذه المعلومات كشفتها مجموعة من الرسائل الإلكترونية الخاصة بوزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون والتي تلقفتها من مستشاريها بخصوص الوضع في ليبيا منذ عام 2011، ومفادها، أنّ الرئيس الفرنسي السابق وقع في بنغازي وقتل فيه السفير الأميركي كريس ستيفنز، وأن برنار هنري ليفي المعروف بتبنيّه للنظرية الصهيونية وولائه المطلق لـ«إسرائيل» كان مساهما في خطط ساركوزي لتشريع التدخل العسكري في ليبيا، وأنه ساهم في تشكيل ما سُمّي غرفة عمليات بنغازي، وكان له دور أيضا في تشكيل المجلس الانتقالي الليبي.

فهذه الوثائق التي اختار مستشار كلينتون عنواناً لها: «كيف خلق الفرنسيون المجلس الوطني الليبي؟» أو «عندما تتكلم الأموال»، وتحدث بشكل جلي عن «ضباطا من الاستخبارات الخارجية الفرنسية كانوا قد انتقلوا إلى ليبيا للقاء مصطفي عبد الجليل وعبد الفتاح يونس في شباط 2011، إذ قبل بداية التصف الفرنسي، وهنا يقول سيدني بلومنتال: «إن مجموع هذه التقتلات لضباط الفرنسيين المتريين كانت تتمّ بتعليمات من الرئيس ساركوزي، وقد تمتّ اللقاءات فور اشتقاق جليل ويونس عن حكومة معمر القذافي»، ويكمل مستشار كلينتون أنّ «خلال اللقاء ضم ضباط الاستخبارات الفرنسية أموا على هذه النية الشخصيين التي يشرفا على المجلس الوطني الانتقالي وعلى العمليات العسكرية ضدّ نظام القذافي».

وحسب الوثائق المشورة فإن «ساركوزي أعدّ وكان يرغب فعلاً بالحرع على ليبيا من أجل أهداف عسكرية، وأنّ برنارد هنري ليفي انضم إلى مؤسسة كلينتون خلال الاضطرابات في ليبيا وتمكن من تاسيس شركات مع بعض رجال الأعمال الأميركيين في محاولة لفتح أسواق في مرحلة ما بعد القذافي، وبناء على ذلك أرسل سيدني بلومنتال مستشار كلينتون السابق في البيت الأبيض إلى ليبيا، وبدأ بإرسال عشرات الرسائل الإلكترونية والمذكرات السياسية والأمنية حول الوضع في ليبيا ابتداء من شهر شباط 2011 وحتى كانون الأول 2012، وهي بالتحديد الرسائل التي تمّ الكشف عنها مؤخرا.

وحسب ما اعترف به بلومنتال فإنه قام وبشكل أساسي بإرسال رسائل البريد الإلكتروني إلى كلينتون، والتي تمّ قضاها ولصفها من رسائل وصلته من تاييل درامبيلر وهو من قدامى المحاربين في وكالة الاستخبارات المركزية،«سي أي أي»،والذي غادر الوكالة في عام 2005 على خلفية معارضته للتلاعب بالمعلومات من قبل إدارة جورج بوش على العراق، الأمر الذي بدّل على احترافية الوثائق وصدورها عن خبير استخباراتي أفضى 25 عاما في وكالة الاستخبارات المركزية وشغل منصب رئيس العمليات في أوروبا.

في إحدى الوثائق يفيد المستشار الاستخباري بلومنتال بأنه «يوم 20 آذار 2011 قال لـ 14 شخصا مقربون من القيادة العسكرية والأمنية الفرنسية والبريطانية إنّ ساركوزي يخطط لأن تقوم فرنسا بقيادة الهجمات ضد ليبيا على مدى فترة طويلة من الزمن»، ويشير في تعليقه إلى «أنّ اللقاء العسكريين الفرنسيين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة جراء ما يعتبرونه اختلافات السياسة بين فرنسا والولايات المتحدة والتي منعتهم من المشاركة في غزو العراق عام 2003، ولذلك فإن ساركوزي ومستشاريه العسكريين اعتقدوا بأنّ العمليات في ليبيا ستعبد بناء سمعة القوة العسكرية الفرنسية والتي أيضا تضررت بسبب غزو العراق للكويت.

وتتحدث الوثائق عن الآلية التي صنع عبرها الفرنسيون المجلس الانتقالي الليبي وأعطيت الوثيقة عنوان «كيف يتكلم المال»، وتنص على أنه «في أواخر شهر شباط عام 2011 بدأ ضباط من الإدارة العامة الفرنسية للامن الخارجي بسلسلة من اللقاءات مع عبد الجليل والجنرال عبد الفتاح يونس الذي أصبح لاحقا قائدا لقوات هذا الاتفاق».

وفي العقب الآخر ورغم أنّ هذه الزيارة تمّ الإعلان عنها قبل أسبوع تقريبا، إلا أنها جاءت بعد عدد من الهجمات الإرهابية التي ارتدت على الدول التي أوجدت إرهاب «داعش» و«النصرة» وأخوانتها، وقامت بدعمه لوجستيا وماديا وعسكريا وأعطته غطاء سياسيا سهل من انتشاره وحوّله من وثافة تديروها لوثقوي دورها لخدمة مصالح هذه الدول إلى تحيان يرمي منه في أحضانهم.

أما الناحية الأهمّ من حيث توقيت هذه الزيارة كونها أتت بعد فشل التصعيد الميداني العسكري الذي قامت به المجموعات المسلحة بتخطيط وتوجيه من غرف الاستخبارات المتواجدة على الحدود الشمالية والجنوبية من سورية وقدره الجيش العربي السوري على التصدي لهذه المجموعات بالتعاون مع المواطنين السوريين الذين أسقطوا بتضامنهم وتماسكهم الاجتماعي وتعاونهم مع الجيش العربي السوري ما كان يحاك من قبل هذه الغرف في تحويل المشهد في سورية من حرب وإرهاب خارجي موجه يستهدف الدولة والشعب معا، إلى مشهد اقتتال طائفي داخلي يبيز تدخل الاستخبارات هذه الدول لتحقيق مصالحها وفي مقدمتها استخبارات الكيان والغائب.

ويكتسب قراءة ما تضمّنته الزيارة بضمونها في نقاط عديدة، ولا سيما بعد بقاء العلاقات بين الدولتين على طبيعتها ونبات الموقف الروسي في الدفاع عن سورية واستمرار دعمها سياسيا وعسكريا واقتصاديا لتأمين مقومات الصمود ضدّ الحرب الفتوحته التي يواجهها والإسقاط والدولة السورية منذ خمس سنوات، وفشل واستبعاد كافة المحاولات والرهانات من قبل بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين في إحراج روسيا في المحافل الدولية والضغط عليها من خلال العقوبات التي وضعتها واشنطن وأجبرت دول الاتحاد الأوروبي

المتزمّدين في محيط بنغازي بعد أن ترك الإنثان للتو حكومة القذافي حيث كان عبد الجليل وزيراً للعدل ويونس وزيراً للدخلية. وحسب هذه المصادر المطلعة فإنّ «الإارة العامة الفرنسية للأمن الخارجي أمّنت المال والإرشاد للمساعدة في تشكيل المجلس الانتقالي، وبين هؤلاء الضباط إلى عبد الجليل ويونس أنهم يتحدون بناء على أوامر من الرئيس الفرنسي ساركوزي وتعهدوا بأنه حالما يتمّ تنظيم المجلس الوطني الليبي فإنّ فرنسا ستعترف به باعتباره الحكومة الجديدة في ليبيا.

وفي مقابل هذه المساعدة أشار ضباط الإدارة العامة الفرنسية للأمن الخارجي إلى أنهم «يتوقعون بأن تمنح الحكومة الجديدة في ليبيا امتيازات إلى الشركات الفرنسية والمصالح الوطنية الفرنسية، ولا سيما فيما يتعلق بصناعة النفط في ليبيا حيث وافق عبد الجليل ويونس على ذلك».

وفي الثالث من نيسان 2011 وبعد أسبوعين من ضربات «الناتو» الأولى على ليبيا وقع المجلس الانتقالي الليبي رسالة أخرى كشفت عنها صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية في أيلول اللاتق تقول إنه «وفي ما يتعلق باتفاق النفط الموقع مع فرنسا مقابل الاعتراف بمجلسنا في فترة لندن كمثلث شرعي للليبيا فإننا قوضنا الأخ محمود جبريل بتوقيع هذه الاتفاقية بتخصيم 35 بالمئة من إجمالي النفط الخام الليبي مقابل الدعم المالي والبرطانية والفرنسي لتدريب قوات لـ«ليبراسيون» كانت هذه الرسالة موجهة إلى مكتب أمير دولة قطر مع نسخة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وفي دليل آخر على تشرّط فرنسا مع مستشار كلينتون في أحد رسائله بأن «هناك عمليات توريد لا حدود لها لرشاشات «إيه كيه» والذخائر حتى لانظمة «زد اس يو 23 و2/23»، وتقوم القوات الخاصة المصرية والبرطانية والفرنسية بتدريب قوات المتزمّدين غرب مصر وإلى درجة محدودة في الضواحي الغربية من بنغازي، وفي نيسان 2011 تحدث بلومنتال عن وصول مستشارين عسكريين بريطانيين إلى ليبيا ما سمح لفرنسا وبريطانيا الاستفادة من معلومات أفضل، إلا أنّ المجلس الانتقالي الليبي كان قلقا لأنّ فرنسا وبرطانيا لم تبديا رغبة في تقديم دعم كاف لتحيق التغيير وقال: «إنّ اللبيين كانوا يشعرون بالمرارة على وجه الخصوص من الموقف الفرنسي نظرا إلى أنه وفي وقت مبكر من التمرّد التقى ضباط من مجموعة العمل في جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسية مع قادة المتزمّدين وشجعوهم على الانتفاض ضدّ القذافي مع إعطائهم وعدوا بتقديم المساعدة الفرنسية مع بدء القتال.

وعنون وثائق إحدى رسائله على الشكل التالي: «رجال الأعمال الفرنسيون لصون لخصائنين»، وذكر في مضمونها أنه في منتصف شهر نيسان عام 2011 بدأ سلاح الجو الفرنسي عملية منمطة بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بحلح الإمدادات الطبية والإنسانية الأخرى إلى بنغازي باستخدام الطائرات المدنية، لكن هذه الرحلات أضررت في الوقت نفسه مطلقين عن كبرى الشركات الفرنسية بالإضافة إلى مسؤولين من المديرية العامة الفرنسية للأمن الخارجي، وكل هؤلاء كانوا يتطلعون لتأسيس علاقات عمل مع قادة المجلس الانتقالي وكانت الطائرات الأولى تقل مسؤولين تنفيذيين من شركة «توتال» الفرنسية للنفط وشركة «فيشني» للبناء وشركة الدفاع الجوي والفضاء الأوروبية «إيداس»، وكانت الطائرة المستخدمة في الرحلة مقدّمة من شركة «إيرباص» التابعة لشركة «إيداس»، كما حضر ممثلون لشركة «تاليس» العملاقة بالإضافة إلى شركات فرنسية كبرى أخرى، وكلهم كانت لهم صلات وثيقة مع حكومة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي.

وتؤكد الوثائق أنّ هنري ليفي عاد في زيارة ثانية إلى ليبيا وحصل على توقيع القادة المناسبين للمجلس الانتقالي حول مذكرة تقاهم تعزز على أرض الواقع حصول الشركات الفرنسية على تقدير خاص في كل القضايا التجارية، وتشير إحدى الوثائق إلى أنّ هنري ليفي أخبر قادة المسلحين في ليبيا أنّ توقيع العقود معه سوف يرفع عنهم شحنة العداء لـ«إسرائيل»، والتي تسبب عراقيل لسياسة ساركوزي المتفتحة تجاههم، وهنا سمع منهم كلاما واضحا: «نحن نركز تماما على قتال قوات القذافي وأولادهم وقد سمحنا للولايات المتحدة في بداية الثورة بدخول ميناء مطبق».

ختماء وحسب الوثائق فإنّ هنري ليفي استخدم مكانته صحفيا لتوفير غطاء لإنشطته رغم أنه كان يعمل بناء على أوامر مباشرة من ساركوزي حيث اشكت الشركات الفرنسية وضباط عسكريون ليبيون من أنّ هنري ليفي يعامل كدهاوا يتمتع بمزايا كبيرة، ولكنهم أقروا بأنه حدثا في التعامل مع «المتزمّدين»، وبحمل ثقة ساركوزي الكاملة، ووفقا للوثائق فإن ساركوزي كان يفاخر بأنه لولا الدعم الفرنسي لما كانت هناك «قوة ليبية»، وبأنّ على حكومة المجلس الانتقالي الوطني أن تظهر بوضوح ارتكائها لهذه الحقيقة... لأنّ أعلق هنا أبدا على هذه الوثائق المرسّية وساترك التعليق هنا للشعب الليبي أولا وتاليا كل العرب، لعلمهم يتغلخون ويدركون حقيقة هذا «الربيع العربي المصطنع»...

## من روسيا... هنا سورية؛ تأكيد على ثبات الموقف

## وصوابية الرؤية في ارتداد الإرهاب على مشغليه

■ **محمد نادر العمري**

على تقيّدها، فضلاً عن إخفاقات محاولات الإفرء في شراء الموقف الروسي وتغييره و من يتعلّق بالزّمة السورية، وبالتالي فإنّ التأكيد على أنّ طبيعة العلاقات الروسية السورية هي علاقات متينة وثابتة ولا تخضع لاعتبار تحقيق المصالح التخلي عن التحالف في طرف الآخر، بل قائمة على علاقة استراتيجية واضحة المعالم وثابتة الوثائق وتبنيال المصالح نتيجة لإراد الكسلوك السياسي لكل من الدولتين بالتهديدات الحيوية بزّعة العلاقة الرتباطية بينهما، وأنّ ذلك على استقرار المنظمة والعالم في حال تخلي روسيا عن دعم سورية والسماح بإسقاطها لحساب الإرهاب والدول الداعمة له، أو تغير موقف الدولة السورية وتغيّر موقفيها واصفائها السياسي وأنّ ذلك من الناحية الجيوسياسية الذي سيزيد من أسهم الحلف الغربي في مواجهة النفوذ الروسي.

فيما تتّالي الإشارة إلى وضع ملامح تشكيل تحالف إقليمي لمكافحة الإرهاب، يعتمد على وجود أرقام حقيقية من قبل الدول التي بدأت تستشعر خطر ارتداد الإرهاب الذي أوجدته ودمته، وبالتالي إصّال رسائل إلى من يهّمه الأمر في البدء في إعادة علاقات هذه الدول مع الحكومة السورية ووقف دعم كافة المجموعات المسلحة وبكافة تسمياتها.

وبالتالي فإنّ العرض الروسي في دعم هذا التحالف من شأنه الإقرار بفشل التحالف الستيني الذي إنشأته الولايات المتحدة الأميركية لتحقّق مصالحها في أذاعتها محاربة الإرهاب الذي تقوم باستثماره وتوظيفه لخدمة أهدافها ونواياها، وإيّ تحالف لمكافحة الإرهاب يتطلّب المصالحات المحلية وإطلاعه لجلسات الحوار التي ستتوّج في النهاية بحوار وطني سوري — سوري يكون بداية لإيضاح طبيعة سياسية تحدّ من التدخل الخارجي وتساهم في تحسين سورية من خلال التحدّ من نزيف الدماء السورية ويخرج سورية من أزمتها بمواقف وإرادة حقيقية، وليس بكلام سياسي غربي عن حل سياسي يناقضه سلوك مناف أخلاقيا من خلال الدعم لإرهاب، فسورية اليوم ليست بحاجة إلى مجرد تصريحات رسّالة بل هي بحاجة إلى سلوك وموقف وإرادة دولية في مناسبتها لمحاربة الإرهاب.

❖ **مختصّ في العلاقات دولية**

## أراء

## في التعديل الوزاري

## واقالة ياسر عبد ربه

■ **رامز مصطفى**

رئيس «الشاباك» الصهيوني يورام كوهين، بصّرح بأنّ العمل الفلسطيني المنظم يواجه مصاعب، جراء عمليات الإحباط «الإسرائيلي». وإنّ كنا لا نسلم على الإطلاق بما يتحدث به أعداؤنا في الكيان، ولكن بين ثنايا كلامه ما هو صواب وحقيقة، وإنّ جاء كلامه من موقع التبحّج والتعالي والغطرسة. البست الحال الفلسطينية في مجموعها تشير إلى هذا الاتجاه، والذي يتمثّل في أنه لا يُبشّر بالخير للقضية وعناوينها الوطنية، وبالتالي انعكاس تداعياتها يصل إلى جموع الشعب الفلسطيني أينما تواجد في الوطن والشتات.

آخر مشاهد السوء في إدارة المشهد الفلسطيني بكل عناوينه وتشعباته وتفرّعاته السياسية والمؤسّساية والاقتصادية والأمنية، هو صبّ الزيت على نار الانقسام الذي يعلّج بكل شيء في الساحة الفلسطينية، والذي يذهب باتجاه الانقسام الجغرافي بعد السياسي للأسف. وهذا ما يسعى إليه قادة الكيان «الإسرائيلي» في تكريس هذا الانقسام، على اعتبار أنّ عنها الحقيقة في الضفة الغربية. وما يزيد من حدّة هذا الانقسام وصعوبة الخروج منه أقله في الأفق القريب، هو تشكيل حكومة السلطة الفلسطينية، والسجال الذي دار حولها بين طرفي الانقسام حركتي حماس وفتح.

وبغض النظر عن صوابية أي من موقعيها حول الحكومة، من المؤكّد أنّ تشكيلها لم يكن من خلفيّة المساهمة في الخروج من المازق، ومواجهة التحديات، التهمّة الطويلة في القطاع، والسلطة من خارجها. وعلى ما انتهت إليه اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم الثلاثاء الماضي، والمضّي في العناد السياسي بدل القول إنّه الكيد السياسي، والذي خلص إلى تعديل وزاري، اعتبرته حركة حماس نسفا للمصالحة وربما أنهى اتفاق مخيم الشاطئ في نيسان 2014.

هذا القرار الذي سيحرّر حماس من التزاماتها اتجاه المصالحة ومتطلباتها. وقد يؤدّي إلى المحطور في توجهات سياسية جديدة على وقع الحديث القويّ عن التهمّة، على الرغم من تأكيد أعلى المراجع القيادية في حركة حماس عدم الذهاب في هذا الاتجاه، ومن ثمّ إيداء الحرص على وحدة الموقف لقوى المقاومة من وطنية وإسلامية. إيأتي قرار إقالة ياسر عبد ربه بصفته أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة، ليؤكّد شدّة الارتباك في المشهد الفلسطيني الرسمي إذا ما جاز التعبير.

صحيح أنّ إقالة عبد ربه لن تترك أية تداعيات تُذكر، من خلفيّة أنّ المذكور ليس لديه أيّ حيثيّة تنظيمية أو شعبية تذكر، تستطيع أنّ تتخلل احتلاله هذا اللجنة التنفيذية ورئيسها. والصحيح أكثر أنّ عبد ربه لعب خوراح احتلاله هذا المنصب — الذي منحه إياه من استرّده عن جديد، وأعني رئيس السلطة السيد محمود عباس، لعب دورا سياسيا غير محمود، إنّ لن نقل منبها، فهو أساء إلى الكثير من الفصائل والشخصيات الوطنية، وحتى إلى دول بعينها، وهو باختصار وبحسب الكثيرين رجل المواقف المتبدّلة والرحيصة واللاوطنية. ولكن هذا لا يُغني حقيقة أنّ إقالة عبد ربه وإنّ أفرحت الكثيرين، وفتحت الباب أمام شهوة الكثير من الطامعين والطامحين في أنّ يحلوا محله، لم تأت من خلفيّة أنّ عبد ربه قد ارتكب أخطاء تنظيمية أو سياسية، وهو كذلك وأكثر. ولكن من خلفيّة تصفية للحسابات أقدم عليها رئيس السلطة، بحسب الكثير من المصادر ووسائل الإعلام، والتي أكدت ومنذ فترة طويلة أنّ السيد رئيس السلطة قد مهد لخطوة الإقالة بسلسلة من الإجراءات التي كانت تشير بوضوح إلى ما وصلت إليه هذه الخاتمة التي أراها ويراها الكثيرون إيجابية فقط من خلفيّة أنّ ياسر عبد ربه «عبد سيدو» كما يحلو للكثيرين مخاطبته به، غير مأسوف عليه. أما الحديث عن قانونيّة هذا الإجراء من عدمه فهذا شيء، آخر، على اعتبار أنّ جميع المؤسسات في السلطة والمنظمة فائدة لمشروعيتها القانونية بحسب القوانين والأنظمة لهذه المؤسسات، وعليه فإنّ النقاش على أساس مشروعية هذا القرار من عدمه غير مجد. وخطوة الإقالة هذه، إذا ما افترضنا أنها تصبّ في المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، إنما تستلزم بالضرورة إعادة النظر في مجمل السياسات التنظيمية والمؤسّساية، وإصلاح هيكلها وبناءها وما اعترافا من فساد وإفساد إداري ومالي وسياسي، من شأن السلوك على، والهروب نحو سياسة الترفيع، من شأنه أن يعلّج بكل شيء، ويُيسّل على الغالب الصهيوني وقادات كيانه أن يفرضوا المزيد من وقائعه الميدانية في التهويد والاستيطان والاعتقال والاعتقال والإبقاء والإقامة على حصار قطاع غزة. وقولهم، أيّ قادة الكيان، «إنّ ما يبقينا على السلطة هو تنسيقها الإقليمي معنا».

إنّ المنسوب المرتفع في حجم الإرتباك الذي تعيشه الساحة الفلسطينية بمشهديهام المتمثّل في السلطة والمنظمة. إنما يُدلّل على الحاجة في البدء بمراجعة تقييمية لما وصلت إليه الأوضاع المترديّة على غير صعيد في ساحتنا، والذي يعكس نفسه على الأداء السياسي والوطني، في ظلّ مملكة ملتهمة، وحروب تنهش دولها، والخاص في نهاية المطاف في نهاية قضيتها وعناوينها الوطنية. والمؤسف أنّ أقق ما نتحدث عنه بعيد المنال في ظلّ قيادة مرتبّكة يعترّيا العجز والوهن.

## السلطة الفلسطينية و«التنازلات الخمسة»

■ **عنوان نعيم امين الدين\***

فهو من الأصول الهاشمية التي كانت تشرّف على المسجد الأقصى»، وبذلك تصبح إحدى قضايا القدس الأساسية، أيّ المقدسات، في يد الأزدن وهو الوحيد المخوّل لقبها مستقبلا.
3. المستعمرات: يقول استنادا الدكتور محمد الدرس، المستعمرات، اللاجون، والحدود.
1. المياه: يعد توقيع اتفاقية «المستعمرات» المثيرة للجدل، تمّ الاتفاق على تقسيم المياه بين إسرائيل وفلسطين و«إسرائيل»، لكن ما حدث من تطورات شكّل استفادة خاصة للأخيرة على حساب الطرفين الآخرين. ويقول محدثنا إنّ هذا المشروع سيمسّب 100 في المئة في مصلحة «إسرائيل» كونها قامت بتعديلات ضمنية على المشروع يسمح لها بالسيطرة الكاملة على فصحة الأردن المتوقعة من المشروع، والتي تقدر بحوالي 30 في المئة، سنتمّ تحطيتها عبر تكرير مياه المجاري الآتية من الجليل الأعلى، منطقة بيسان بالتحديد، بدلا من حصته من مياه المشروع إضافة إلى خمسين مليون متر مكعب من المياه بحيرة طبريا كما كان ينص الاتفاق.
اما حصّة السلطة الفلسطينية من المياه، والعقدرة بحوالي 30 في المئة أيضاً من المشروع لكل من الضفة وغزة، فسنتمّ تحطيتها من مياه الضفة الغربية نفسها أو من خلال المشروع نفسه بقيمة مالية تفصيلية (روسيا اليوم، 2015/3/4). وبذلك تحفظ «إسرائيل» بكامل النسبة المئوية كي تسقط تحويل أغلبية مياه المشروع إلى منطقة القبط لاستثمارها عبر ما يعرف بـ«مشروع برفاف». تعتبر منطقة النقب من إهمّ المناطق التي تركّز عليها «إسرائيل» اليوم، وتسعى دائما إلى إيمانها مستفيدة، كما يقول محدثنا، من دروس التاريخ حيث كانت السبب في طرد الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي لأنها كانت صلة الوصل بين بلاد الشام ومصر في ذاك الوقت، ويجب عليها بمشاريع استثمارية جديدة سواء كانت أبنية سكنية أو مشاريع زراعية أو استثمارية. ويضيف، إنّ رئيس الوزراء «الإسرائيلي» السابق، وأحد أبرز مؤسسي الكيان، دافيد بن غورين قد أوصى بدفعة في النقب (إضافة إلى بعض القادة الآخرين) على لهذه المنطقة من أهمية كبرى على بقاء الكيان.

2. القدس: يقول محدثنا إنّ رئيس السلطة الفلسطينية قد «رفع عن كاهله همّ المقدسات الفلسطينية عبر عقد اتفاقا مع ملك الأردن عبدالله الثاني يتولى بموجبه الأخير موضوع حماية المقدسات في القدس كونه يمثل الوريث الشرعي للشريف حسين، ويعتبر امتدادا لسلالة النبي(ص) في القدس».
3. المصالحات: يشكّف محدثنا أنه في لقاء خاص جمعه للرئيس محمود عباس مع بعض الطلاب الجامعيين «الإسرائيليين»، قال أبو مازن ما معناه: «وعد صادق مني بعدم إغراق إسرائيل باللاجئين. وانا شخصيا متنازل عن العودة إلى الفخط رأسي صفا، ولكنني أتمنى زيارتها من وقت إلى آخر اذا ما سمحت لي السلطات الإسرائيلية بذلك».
4. الحدود: يشكّف محدثنا أنّ في لقاء خاص جمعه للرئيس محمود عباس قد سبق وصرّح بأنه لن يقبل بوجود جنود «إسرائيليين» على الحدود مع الأردن لكنه يقبل بوجود قوات للناوت. ويستاءل محدثنا: «ما الفرق بين الالنين؟ نفس! الإشخاص بلباس عسكري مختلف. سيخلعون لباسهم الإسرائيلي ويرتدون لباس الناتو».
ويعد عرضه لنا سبق، يقول محدثنا إنه «برغم كل هذه التحنازلات، فإنّ ما يبعثنا قلقا هذه المواضيع وغيرها للأسف هو رفض رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو ليأس أكثر. فلو إعطته السلطة الفلسطينية ورقة بلبضاء موقع في أسفله فإنه لن يقبل بأي شيء. إنّ عقيدة نتنياهو، وبحسب المعزّبين منه، هي عقيدة «لا حل، مع السلطة أو مع غيرها».

❖ **باحث في العلاقات الدولية**